

**كلمة**

**معالي الدكتور/فهد بن عبد الرحمن بالغنيم  
وزير الزراعة**

**المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية**

**خلال الفترة من ٢٦ - ٢٨ محرم ١٤٣٦هـ**

**الموافق ١٩ - ٢١ نوفمبر ٢٠١٤م**

**روما - إيطاليا**

معالي مدير عام منظمة الأغذية والزراعة السيد/ جوزيه غرازيانو دا سيلفا

معالي مدير عام منظمة الصحة العالمية الدكتورة/مارغريت تشان

أصحاب المعالي الوزراء

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي في البدء أن أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي مدير عام منظمة الأغذية والزراعة ومعالي مدير عام منظمة الصحة العالمية والجهات المشاركة الأخرى على تنظيم و انعقاد هذا المؤتمر الهام والمطلوب في هذا الوقت الذي يواجه فيه العالم متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية كبيرة ومتسارعة ومتداخلة، وما زال يعاني من المشاكل المزمنة من الفقر والجوع وسوء التغذية خاصة في الدول النامية والدول الأقل نمواً. وفي هذا الصدد، لم تواكب التغذية السليمة المطلوبة التطورات الإيجابية التي شهدتها العالم في شتى المجالات بما في ذلك الزراعة التي زاد وتنوع إنتاجها وتقدمت تقنياتها واساليبها. وفي هذا الشأن تشير إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن حوالي ٨٦٨ مليون نسمة في العالم يعانون من نقص الأغذية كما يعاني حوالي ٢٦٪ من الأطفال في العالم من التقزم لسوء التغذية بالإضافة إلى هذا يعاني حوالي ٢ مليار شخص من نقص إحدى أو أكثر من المغذيات الدقيقة ومليار وأربعمئة الف شخص من زيادة الوزن من بينهم ٥٠٠ مليون يعانون من السمنة المفرطة. لهذا نتطلع أن يكون هذا المؤتمر حداً فاصلاً وتوتيجاً لكل المؤتمرات العالمية والإقليمية في هذا الشأن، مستفيداً من تجارب الماضي في وضع رؤى وحلول مستدامة وذات جدوى قابلة للتنفيذ ضمن إطار مؤسسي وزمني يتفق عليه الجميع في الارتقاء بالأغذية على المستوى العالمي والوطني باعتبارها من أهم حقوق الإنسان و أساسيات الصحة الجيدة والرفاه الإنساني والسلام الاجتماعي والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة خاصة في الدول النامية.

أيها الحضور الكرام

لقد قامت المملكة منذ عقود بتبني وتنفيذ إجراءات وسياسات تستهدف تعزيز البرامج الرامية للارتقاء بتوفير إمدادات الأغذية المطلوبة، وتحسين التغذية، وتنمية الزراعة والقطاعات الأخرى ذات العلاقة المتعلقة بتوفير مياه الشرب النقية والرعاية الصحية والصرف الصحي والتعليم والرعاية

الاجتماعية مما أدى إلى الوصول إلى مستويات مرضية من التغذية الكافية والأمنة لمعظم السكان، وتوضح الإحصاءات المتوفرة أن نصيب الفرد في اليوم من السعرات الحرارية وصل إلى ٣١٢٢ كالوري ومن البروتين ٨٧ جرام ومن الدهون ٩٦ جرام. وتؤدي المملكة أهمية قصوى للتنمية الزراعية المستدامة وتطويرها وتحديثها بكفاءة وبصورة مستدامة في ظل المحافظة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية خاصة المياه وبالتركيز على المحاصيل الزراعية ذات الميزة الغذائية والنسبية في استعمالات المياه، وتكتمل المملكة العجز في السلع الغذائية عن طريق الاستيراد. كما تعمل الدولة مع القطاع الخاص على تكوين مخزون استراتيجي للسلع الغذائية، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ برامج وخطط لتوفير الغذاء لذوي الدخل المتدني والشرائح الضعيفة في المدن والريف. وتراجع المملكة باستمرار السياسات والبرامج المتعلقة بالإنتاج والتجارة والاستهلاك للغذاء. ولقد شملت التطورات الأخيرة توسيع وتطوير شبكات الأمان للأسر المنخفضة الدخل شاملة زيادة التمويل النقدي للأسر المحتاجة وتوسيع برامج التغذية المدرسية ومراجعة الرسوم ذات العلاقة بتكلفة الغذاء المفروضة على النقل والموانئ. كما تشمل خطط وبرامج المملكة للأمن الغذائي وتوفير الغذاء السليم الاستثمار الزراعي الخارجي الذي أتى استجابة لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز التي بُنيت على مبدأ المنفعة المتبادلة التي تساعد على توفير إمدادات الغذاء للمملكة وفي نفس الوقت تطوير وتحديث الزراعة وتوفير الغذاء في الدول المستثمر فيها خاصة المجتمعات المحلية. كما وضعت وزارة الزراعة برامج ملائمة ومتطورة لوقاية النباتات لمجابهة الأمراض النباتية والحيوانية الضارة بالإنسان والحيوان شاملة الأمراض العابرة للحدود وكذلك وضعت برامج لتقليل الأثر المتبقي للمبيدات والكيماويات عن طريق الإرشاد والرقابة مع الجهات المعنية الأخرى ووضع السياسات اللازمة لتنظيم وتوزيع واستعمال المبيدات المستوردة بالتعاون مع الجهات المعنية المسؤولة عن الصحة والأسواق وشبكات التوزيع في المدن والأرياف.

وعلى صعيد الجانب الصحي فقد وضعت المملكة العديد من الاستراتيجيات والبرامج التي تساعد على مكافحة سوء التغذية والجوع الخفي وتحسين الوضع الصحي مما أدى إلى الوصول إلى مستويات مرضية من التغذية. ولم يعد التقزم والهزال من المشاكل الصحية التي تعاني منها المملكة ولكن تبقى بعض المشاكل التغذوية والصحية المحدودة التي تعمل المملكة جاهدةً لمكافحتها

واستئصالها مثل ظاهرة السمنة وقلّة استهلاك المغذيات الدقيقة وسط بعض فئات المجتمع خاصّةً في المناطق النائية.

وللتعامل مع الأمراض ذات العلاقة بالتغذية فقد قامت المملكة بتبني العديد من البرامج مثل برامج التوعية الصحية، ووضع الدليل الغذائي السعودي ونشره ليكون في متناول الجميع، وإنشاء مراكز لمعالجة السمنة، كما أقامت مراكز علاجية ووقائية لأمراض السكري والتوسع في عيادات التغذية بمراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات، والعمل على خفض التدريجي للملح والدهون المشبعة والسكر في المنتجات الغذائية. كما تبنت المملكة إجراءات وبرامج لتدعيم الأغذية لمكافحة نقص المغذيات الدقيقة مثل تدعيم الملح باليود وتدعيم الحليب بفيتامين (أ) وفيتامين (د) وتدعيم طحين القمح بعنصر الحديد وخمسة من أنواع الفيتامينات منها حمض الفوليك وفيتامين (د)، ولقد صاحب هذا العمل تكثيف التوعية الصحية والتغذوية. كما اهتمت المملكة بتشجيع الرضاعة الطبيعية وأصدرت نظام وطني ولائحة تنفيذية لتداول بدائل الحليب.

وإدراكاً من المملكة أن مسألة التغذية عملية متكاملة تتداخل فيها عدة عوامل متشابكة ومترابطة من زراعية وصحية واجتماعية وبيئية وغيرها، فقد سعت إلى تظافر الجهود الوطنية في مختلف القطاعات ذات العلاقة وتوزيع الأدوار بين الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ليكمل بعضها البعض في تناسق لتحقيق الأهداف المعلنة. إضافة إلى دور وزارة الزراعة ووزارة الصحة الذي ذُكر سابقاً فإن المملكة انشأت الهيئة العامة للغذاء والدواء لتكون مسؤولة عن سلامة الغذاء للإنسان والحيوان بوضع المواصفات القياسية الإلزامية الخاصة بالأغذية ومراجعة الأنظمة واللوائح الرقابية المطبقة في مجال الغذاء وتحديثها ووضع المواصفات والاشتراطات الصحية الواجب توفرها على مرافق الصناعات الغذائية والعاملين بها، ووضع نظام إنذار سريع للتبليغ عن أي خطر مباشر أو غير مباشر على صحة الإنسان يكون مصدره الغذاء، وكما تعنى وزارة التجارة بوضع ضوابط لاستيراد الغذاء عن طريق القطاع الخاص. وتقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية بدور تنظيم الأسواق والرقابة والتفتيش على السلع الغذائية وتقوم الوزارات الأخرى بتوفير مياه الشرب النقية والصرف الصحي والتعليم والإعلام. ويكمل هذا الدور القطاع الخاص والغرف التجارية ومنظمات المجتمع المدني (كحماية المستهلك والجمعية السعودية للغذاء والتغذية) والجامعات ومراكز البحوث.

## أعزائي الحضور

اسمحوا لي للتأكيد والتذكير أن اعرض عليكم في عجالة لضيق الوقت هذه النقاط التي أتمنى أن يشملها البيان الختامي للمؤتمر.

(١) التأكيد على الترابط والتداخل الوثيق بين القطاعات والعوامل المؤثرة على التغذية مما يستدعي التكامل والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد نرى مناسبة وضع نظام مؤسسي دائم للتنسيق بين المنظمات العالمية والإقليمية العاملة في مجال التغذية مسترشدين بنموذج العمل المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبين منظمات الأمم المتحدة بروما. كما نرى مناسبة أن تكون على المستوى الوطني آلية واضحة الأهداف ودائمة للتنسيق بين الوزارات والجهات الأخرى المعنية بالتغذية.

(٢) العمل على جعل الزراعة أكثر تكاملاً مع برامج التغذية الوطنية والعالمية، وننوه في هذا الشأن بالجهد المبذول من منظمة الأغذية والزراعة في تطوير البرامج للزراعة المراعية للتغذية، ونأمل أن تتوسع في تطورها على مستوى الأقاليم والدول المعنية.

(٣) مراجعة سياسات وبرامج إنتاج الوقود الحيوي من المنتجات الغذائية وتأثيرها على التغذية في العالم وتكثيف الأبحاث للوصول إلى إنتاج وقود حيوي من منتجات زراعية غير غذائية مثل المخلفات الزراعية ومخلفات الغابات.

(٤) إعطاء الأهمية اللازمة لمواجهة التأثير السلبي لتغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية عالمياً وإقليمياً ووطنياً والعمل على نشر الزراعة الذكية مناخياً في الأقاليم والدول المعنية.

(٥) دراسة الآثار السلبية والإيجابية للمنتجات الزراعية المعدلة وراثياً وتأثيرها على التغذية والإنسان.

(٦) الاهتمام بتطوير وتكامل الخدمات المساندة مع التغذية الكافية الآمنة والمتوازنة مثل المياه النقية والصرف الصحي والبني التحتية والمواصفات والرقابة والتثقيف والوعي التغذوي والتعليم والتسويق والتصنيع والتخزين وتقليل الفاقد والهدر والاحصاءات والأبحاث والدراسات وتنمية القدرات وغيرها. وفي هذا الصدد نأمل أن يتوفر في مكاتب الفاو الإقليمية خاصة الشرق

الأوسط خبراء للتسويق الزراعي والاقتصاد المنزلي للمساهمة في تطوير وتنمية هذين الفرعين المهمين للتغذية السليمة والمتوازنة.

(٧) توفير المناخ المناسب لتنفيذ مشاريع الاستثمار الزراعي الخارجي الموجه لإنتاج الغذاء.

(٨) العمل على وضع حلول فاعلة وعملية لتحرير وتوازن واستقرار التجارة الزراعية العالمية وإدخال إصلاحات في مجال انسياب التجارة العالمية ومجال المضاربات العالمية في السلع الزراعية.

ختاماً أتمنى لهذا المؤتمر النجاح في الوصول إلى توصيات عملية قابلة للتنفيذ للارتقاء بالتغذية عالمياً وإقليمياً ووطنياً.

هذا ولكم أطيب التحية